



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



CIVICUS

مصر: قانون الجريمة الإلكترونية يشكل هجوماً جديداً على حرية التعبير

يعتبر تمرير ما يسمى بقانون الجرائم الإلكترونية تطوراً آخرًا مقلقاً في مصر، لأنه زاد من القمع الراهن على حرية التعبير. يزود القانون الذي [وقعه الرئيس عبد الفتاح السيسي في أغسطس/آب 2018](#) الدولة بالسلطة على حجب المواقع التي تعتبرها تهدد الأمن القومي أو الاقتصاد. قد يواجه مسؤولو وزوار هذه المواقع غرامات والسجن إن قاموا بزيارة هذه المواقع. ولقد مرّر البرلمان هذا القانون في يونيو 2018.

تمت المصادقة على قانون الجرائم الإلكترونية في إطار موجة حالية للحدّ من الوصول إلى شبكة الإنترنت، بحيث تمّ إقفال أكثر من [500 موقع](#) على شبكة الإنترنت منذ العام الماضي. ووفقاً [لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية](#)، تعتبر وسائل الإعلام الاجتماعية أداة رئيسية للتحرك والانتفاضة في مصر منذ انتفاضات الشعب في عام 2011. "لقد شكّلت إمكانات وقوة وسائل الإعلام الاجتماعية تهديداً حقيقياً في العديد من الدول التي تواجه قيوداً. ومع ذلك، القانون الجديد في مصر هو بمثابة ضربة حقيقية للفضاء المدني. فسيضيّق على الحق في حرية التعبير ويكون دافعاً للرقابة الذاتية".

وقد عبّر المجتمع المدني عن قلقه المتنامي بحيث أصدرت العديد من منظمات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بيانات ضد هذا القانون. وقد صنّف [CIVICUS Monitor](#) مصر على أنها دولة مغلقة، وهو أداة تستخدم لقياس حالة ووضع الفضاء المدني في البلدان حول العالم وتوثيق العديد من حالات انتهاكات حريات التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير. واعتبر [تقرير حالة المجتمع المدني لعام 2018](#) مثل هذه الحملات على حرية الإنترنت "حالة طوارئ عالمية للإنترنت".

يحتوي القانون المصري على أحكام صارمة تهدف إلى خنق الحريات عبر شبكة الإنترنت بشكل كامل. على سبيل المثال، يجرم القانون نشر صور شخصية للأفراد دون موافقتهم ويعاقب بشدة من تثبت إدانتهم بذلك، فيسجن المدان لمدة ستة أشهر على الأقل أو يدفع غرامات تتراوح قيمتها بين 100,000 و 50,000 جنيه مصري (حوالي 2,800 و 5,600 دولار أمريكي). ووفقاً [لمدى مصر](#)، يمكن للمحررين والمطورين والعاملين في مجال الإعلام الاجتماعي ومضيفي المواقع الإلكترونية أن يواجهوا عقوبة السجن لمدة عامين كحد أدنى وغرامات تتراوح بين 20,000 و 200,000 جنيه مصري (حوالي 1,116 و 11,200 دولار أمريكي).

علاوة على ذلك، قد يواجه مزودو خدمة الإنترنت غرامات تتراوح بين 5 و 10 ملايين جنيه مصري (560,000 دولار أمريكي) وقد يفقدون تراخيص التشغيل بسبب عدم جمع وتخزين معلومات حول استخدام الإنترنت لمدة 180 يوماً. وسيتم أيضاً وضع مستخدمي وسائل الإعلام الاجتماعية الذين لديهم أكثر من 5000 متابع تحت إشراف الهيئة المنظمة للإعلام في مصر، المجلس الأعلى للإعلام.

يشكل هذا القانون الجديد انتهاكاً واضحاً للدستور المصري الذي ينص على الحق في حرية التعبير، كما ينتهك أيضاً التزامات مصر في مجال حقوق الإنسان كونها وقعت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وخاصةً المادة 19 منه. لذلك تدعو ANND و CIVICUS الحكومة المصرية إلى:

- تعليق قانون الجرائم الإلكترونية على الفور، وتعديله ليتماشى مع التزامات مصر القانونية الدولية لضمان حماية الحقوق الرقمية وحرية التعبير.



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



CIVICUS

• ضمان قانونية التدابير الإضافية التي من الممكن أن تتخذ في سياق الجريمة الإلكترونية في ظلّ المعايير الدولية لحقوق الإنسان - بما في ذلك تلك التي تنطبق على حرية التعبير والمعلومات والرأي وتكوين الجمعيات.

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND) هي شبكة إقليمية تعمل في 12 دولة عربية وتهدف إلى تعزيز دور المجتمع المدني في عمليات صنع السياسات الاجتماعية والاقتصادية. ANND هي الشريك الإقليمي لـ CIVICUS Monitor وتغطي المنطقة العربية.

CIVICUS هو تحالف عالمي لمنظمات المجتمع المدني والناشطين الذين يعملون لتعزيز عمل المواطن والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. تأسست CIVICUS في عام 1993، وهي تعزز الأصوات المهمشة، وخاصة من جنوب العالم، ولديها أعضاء في أكثر من 160 دولة العالم.

لمزيد من المعلومات أو الاستفسارات الإعلامية:

بيتر موسكيني

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)

Bihter.Moschini@annd.org

ماسانا ندينغا

CIVICUS

Masana.Ndinga@civicus.org

دومينيك بيريرا

CIVICUS

Dominic.Perera@civicus.org